الواردات تراجعت 12.5 في المئة

ارتفاع صادرات السعودية السلعية غير البترولية خلال نوفمبر الماضي 10.4 في المئة

أوضحت البيانات الأولية عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات امس أن قيمة صادرات المملكة السلعية غير البترولية لشهر نوفمبر 2013م بلغت 17789 مليون ريال بارتفاع نسبته 10.4 في المئة عن الفترة المماثلة من العام السابق، اما الواردات فبلغت 45208 مليون ريال بانخفاض نسبته 12.5 في المئة عن الفترة المماثلة من العام السابق.

وقالت المصلحة في تقريرها الشهري إن نسبة الصادرات غير البترولية بلغت 39.3 في المئة من إجمالي قيمة الواردات خلال هذه الفترة.

وأشارت البيانات إلى أن صادرات منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها جاءت في المرتبة الأولى بقيمة إجمالية بلغت 6223 مليون ريال وتمثل نسبة 34.99 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات السلعية غير البترولية، واحتلت اللدائن والمطاط ومصنوعاتها المرتبة الثانية بقيمة 5566 مليون ريال وبنسبة 31.29 في المئة ، وجاءت معدات النقل وأجزاؤها في المرتبة الثالثة بما نسبته 9.55 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات.

ومثلت واردات المملكة من الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وأجزائها أعلى قيمة لتبلغ 10801 مليون ريال بنسبة 23.89 في المئة من إجمالي قيمة الواردات واحتلت معدات النقل وأجزاؤها المرتبة الثانية بقيمة 9775 مليون ريال بنسبة 21.62 في المئة ، وفي المرتبة الثالثة المعادن العادية ومصنوعاتها حيث بلغت قيمتها 5315 مليون ريال بنسبة 11.76 في المئة. وبحسب البيانات جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات السلعية غير البترولية ممثلة ما نسبته 19.28 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات، وفي المرتبة الثانية الصين بنسبة 13.76 في المئة ، تلتها سنغافورة بنسبة 6.94 في المئة ، أما من ناحية الواردات فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بنسبة 14.19 في المئة من إجمالي الواردات، تليها الصين بنسبة 13.98 في المئة ثم ألمانيا بنسبة 7.23 في المئة.

نمو مبيعات المواد البيترولية

صادرات منتجات الصناعات الكيماوية في المرتبة الأولى بقيمة 6.2 ملايين دينار

طالب المصارف بتخصيص رأسمال إضافي مقابل العمليات التجارية

«النقد العربي»: إنشاء مؤسسات ضمان الودائع يجنب الموازنات الحكومية دعم البنوك

طالب رئيس قسم التدريب بصندوق النقد العربي، الدكتور إبراهيم الكراسنة، البنوك والمصارف العربية بإنشاء مؤسسات لضمان الودائع من خلال مساهمات البنوك لاستخدامها في دعم المصارف، خلال فترات الأزمة وتجنيب الحكومات دعم هذه البنوك وتحقيق نمط متطور من التعامل مع المخاطر.

وقال الكراسنة أمس، على هامش انطلاق دورة «الرقابة المصرفية في إطار مقررات بازل»، إن السلطات الرقابية العربية مطالبة بضرورة تطوير إجراءاتها للتعامل مع المؤسسات ذات المخاطر النظامية على المستوى المحلي والإقليمي، وما قد يفرضه ذلك من تدعيم إضافي لمتطلبات رأس المال.

وكان صندوق النقد العربي، أشار مؤخراً إلى أن نحو 10 مصارف عربية تستحوذ على 25٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في الدول العربية، و25٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، إضافة إلى استحواذها على أكثر من 20٪ من إجمالي الودائع المصرفية وإجمالي الشريحة الأولى من رؤوس أموال المصارف العربية مجتمعة.

وطالب بسرعة إنشاء وتفعيل مؤسسات ضمان الودائع في الدول العربية، لتفعيل أداء البنوك في مواجهة المخاطر وإضافة آليات جديدة تحقق مزيداً من الكفاءة المصرفية في التعامل مع المخاطر والأزمات المحتملة.

وأشار الكراسنة إلى أن أولويات المحافظة على الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة وسلامة القطاعات المالية والمصرفية في الدول العربية، تتركز في مواصلة العمل على تطوير مفاهيم وممارسات الحوكمة، وإدارة المخاطر وتطوير الرقابة الاحترازية الكلية، إلى جانب تقوية متطلبات الحماية للمتعاملين في الخدمات المالية والمصرفية وتعزيز الوصول للتمويل. وقال «يجب على الجهات الرقابية أن تركز اهتمامها على المؤسسات المالية الكبيرة التي يمكن أن تؤثر في اقتصادات الدول، حال تعرض هذه المؤسسات لمخاطر تؤدي لانهيارها».

من جانبه، أكد الدكتور سعود البريكان، مدير معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، ضرورة إلزامية المصارف بتكوين احتياطيات مالية خلال الأزمات وتحصيل رأسمال إضافي مقابل العمليات التجارية، وتكوين مخصصات لأخطار متوقعة أثناء الانتعاش الاقتصادي.

وأضاف البريكان في كلمته التي ألقاها نيابة عن الدكتور جاسم المناعي رئيس مجلس الإدارة مدير عام الصندوق، أن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في أساليب الرقابة على القطاع المصرفي، وتحديد أسلوب إدارة المخاطر، لمعرفة مدى هشاشة القطاع.

وقال «إن من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية الماضية الإفراط في الإقراض وعدم مراعاة معايير السلامة المصرفية، إضافة إلى عدم قدرة الأموال المتوافرة لدى البنوك على امتصاص الخسائر».

وتستعرض الدورة التي ينظمها الصندوق بالتعاون مع المركزي الألماني خلال الفترة من 6-9 يناير الجاري، الإصلاحات المالية الدولية منذ بدء الأزمة المالية العالمية وحتى نهاية العام الماضي، بشأن تطوير التشريعات والإجراءات الرقابية للتعامل بصورة أكثر احترازية وشمولية مع المخاطر، والعمل على انسجام ذلك مع متطلبات رأس المال والسيولة للمؤسسات المالية والمصرفية، بما يساعد على تحسين قدرة القطاعات المالية والمصرفية على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية المختلفة.

حدد رأس مال الشركات الجديدة بين مليونين و50 مليون درهم وفقاً لنوعية النشاط

«المركزي الإماراتي» يصدر نظام مراقبة أعمال الصرافة وتحديد ضوابط ممارسة المهنة

أصدر مصرف الإمارات المركزي نظاماً جديداً لترخيص ومراقبة أعمال الصرافة، يحدد شروط مزاولة المهنة. ويهدف النظام إلى تنظيم وتعزيز مهنة الصرافة، ودعم انتشارها الجغرافي، وتسهيل تقديم خدماتها في جميع أنحاء الدولة على أسس متينة. واشترط المصرف في المادة الرابعة من النظام الجديد ألا يقل رأس المال المدفوع لمقدم الطلب عن مليوني درهم لممارسة نشاط بيع وشراء العملات الأجنبية في صورة أوراق نقدية ومسكوكات نقدية وشيكات مسافرين، وألا يقل عن خمسة ملايين درهم لممارسة نشاط التحويلات النقدية داخل وخارج الدولة إلى جانب نشاط شراء وبيع العملات الأجنبية وشيكات المسافرين، وألا يقل عن عشرة ملايين درهم للربط مع نظام المصرف المركزي لصرف الأجور، إلى جانب نشاطي التحويلات النقدية وشراء وبيع العملات الأجنبية وشيكات المسافرين، وأن لا يقل عن خمسين مليون درهم إذا كان مقدم الطلب شركة ذات مسؤولية محدودة بغض النظر عن النشاط. ويستلزم عند فتح كل فرع إضافي زيادة قدرها 10٪ في رأس المال المدفوع.

وأكد المصرف في النظام الجديد أن الترخيص إلزامي، ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يزاول أعمال الصرافة في الإمارات ما لم يكن مرخصاً له بذلك كتابة من محافظ المصرف المركزي أو من يخوله، أو كان من الأشخاص المستثنين بموجب أحكامه.

وحدد النظام الجديد آلية تقديم طلب الترخيص في أنه يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري التقدم بطلب للحصول على ترخيص من المصرف المركزي لمزاولة أعمال الصرافة وفق النموذج المعد من قبل المصرف المركزي، على أن يتضمن الطلب المستندات، التي توضح طبيعة ونطاق أعمال الصرافة التي ينوي مقدم الطلب ممارستها، وأي خطط لديه تخص التطوير المستقبلي للأعمال، إضافة إلى نبذة عن مؤهلات مقدم الطلب وخبراته مع صور بطاقات الهوية لدولة الإمارات للشركاء أو صور جوازات سفر الشركاء الأجانب وصور خلاصة القيد للمواطنين.

تعهد بمكافحة غسل الأموال

ووفقاً للنظام، يتعهد مقدم الطلب، في حالة قبوله، بأن يقدم ضماناً بنكياً تعادل قيمته 100٪ من رأس المال المدفوع لصالح المصرف المركزي، على أن يصدر الضمان من بنك مرخص في الدولة.

وألزم المصرف المركزي مقدم طلب مزاولة أعمال الصرافة بتقديم تعهد بالامتثال لأحكام القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 1980، والنظام رقم 2000/24 بشأن إجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، أو أية قرارات أو تعليمات يصدرها المصرف المركزي. كما ألزمه بأن يخضع سجلاته ومستنداته لمراقبي ومفتشي المصرف المركزي، وتقديم أية معلومات أو مستندات يطلبها المصرف المركزي لأغراض البت في طلب الترخيص.

وتضمنت المادة الخامسة من النظام الإخطار بمنح أو رفض طلب الترخيص، مشيرة إلى أنه في حالة الموافقة على طلب الترخيص أو رفضه يقوم المصرف المركزي بإخطار مقدم الطلب كتابة مع بيان الأسباب في حالة الرفض. ونصت المادة السادسة على أن يراعي في الترخيص الذي يصدره المصرف المركزي أن يكون صالحاً لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لسنوات لاحقة، وأن يتضمن الترخيص الشروط التي يراها المصرف المركزي ملائمة. ونصت المادة السابعة على أنه يحق للمصرف المركزي، بقرار من مجلس الإدارة في أي وقت، أن يلغي أو يغير أو يقيد أو يفرض أو يسحب أي شرط مفروض على الترخيص، بعد الحصول على ملاحظات الشخص المرخص له حول الوقائع الموجبة للإلغاء أو التغيير أو التقييد أو فرض شرط والسحب. كما يحق للمصرف المركزي، بقرار من مجلس الإدارة، إلغاء الترخيص إذا تبين له أن هناك إخلالا بأي من الالتزامات المستمرة المشار إليها في النظام، أو إذا أخل الشخص المرخص له بأحكام النظام أو أحكام القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 1980، أو أي تعليمات أو تعاميم صادرة عن المصرف، أو لم يستوف شروط الترخيص، أو تبين أنه من المتعذر استيفاؤها، أو إذا تم تزويد المصرف بمعلومات زائفة أو مضللة أو غير دقيقة، من قبل أو نيابة عن الشخص المرخص له أو أي من مديريه أو مراقبيه أو المشرفين على أعماله.

كما منح النظام الحق للمصرف المركزي في إلغاء الترخيص إذا أضحت مصالح عملاء الشخص المرخص له، الحاليين أو المحتملين، معرضة للخطر، سواء كان ذلك بسبب الأسلوب الذي يمارس به الشخص المرخص له أعماله، أو الأسلوب الذي ينوي أن يمارس به الشخص المرخص له أعماله أو لأي سبب آخر، أو إذا صدر أمر بتصفية أعمال ضد الشخص المرخص له، أو أي من مالكيه الأساسيين من أي سلطة قضائية مختصة، أو إذا تم تعيين حارس قضائي أو مدير أو أي مسؤول مشابه آخر على أعمال الشخص المرخص له، أو إذا صدر أمر إفلاس أو حكم بإشهار إفلاس ضد الشخص المرخص له، أو لم يباشر الشخص المرخص له أعمال الصرافة المرخص له بها خلال فترة ستة أشهر من تاريخ الترخيص، أو إذا أوقف الشخص المرخص له أنشطته لفترة ثلاثة أشهر متعاقبة.

ويحق للمصرف، كذلك، في ضوء النظام الجديد إلغاء الترخيص أو تعديل شروطه إذا تبين من وجهة نظر المصرف المركزي أن الشخص المرخص له غير قادر على سداد ديونه عند أوان استحقاقها، أو كانت قيمة موجوداته تقل من وجهة نظر المصرف عن قيمة مطلوباته، بعد الأخذ في الاعتبار مطلوباته الاحتمالية ومطلوباته المستقبلية، وكذلك إذا صدر أمر ببيع الموجودات أو أي إجراء آخر، ضمن حكم أو مرسوم أو أمر من أي محكمة مختصة وأعيد غير مستوف كلياً أو جزئياً، أو إذا سحبت السلطات المحلية ذات العلاقة أي تراخيص ممنوحة من قبلها للشخص المرخص له.

الذهب يقترب من أعلى سعر في 3 أسابيع

سنغافورة – «رويترز»: واصل الذهب صعوده في بداية العام للجلسة السادسة على التوالي امس ليقترب من أعلى سعر في ثلاثة أسابيع في ظل ضعف الأسهم وقوة الطلب الصيني في السوق الحاضرة.

واستقرت أسعار العقود الأمريكية الآجلة للذهب بعد تذبذب شديد في الجلسة السابقة حين هبطت ثلاثة في المئة لفترة وجيزة ثم تعافت.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية نحو أربعة في المئة في الجلسات الست الأخيرة بعد هبوطه 28 في المئة في العام الماضي لاسيما بفعل ضعف أسواق الأسهم وقيام صناديق الاستثمار بإعادة توزيع مخصصاتها في بداية العام.

سبائك من الذهب في النمسا

وقال إدوارد ماير المحلل لدى إنترناشونال إف.سي ستون «فوجئنا بقوة الذهب على مدى الأسبوع الماضي لكننا نعتقد أن إمكانات الصعود ستظل محدودة.»

وأضاف ماير أن الأسعار ستتأثر بسحب التحفيز النقدي في الولايات المتحدة واحتمال ارتفاع الدولار وانخفاض التضخم وخروج تدفقات مالية من صناديق المؤشرات وهي عوامل دفعت الذهب للهبوط في 2013 بعد صعوده على مدى 12 عاما.

وارتفع الذهب في السوق الفورية اليوم 0.3 في المئة إلى 1241.45 دولاراً للأوقية «الأونصة» بحلول مقتربا من أعلى سعر في ثلاثة أسابيع البالغ 1248.30 دولارا.

وانخفضت الفضة 0.15 في المئة إلى 20.12 دولاراً للأوقية وتراجع البلاديوم 0.1 في المئة إلى 734.5 دولار للأوقية بينما ارتفع البلاتين 0.05 في المئة إلى 1413.49 دولاراً للأوقية.

حسب الإقراض في السعودية تجاوز 400 مليار ريال

تجاوزت قيمة القروض في السعودية 400 مليار ريال مثبتة في أكثر من 9 ملايين تقرير ائتماني تشرف عليه الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية التي تراقب وترصد عملية الإقراض والائتمان في السعودية.

وأكد رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية «سمة» نبيل المبارك للعربية.نت أنهم يتعاملون مع أكثر من 9 ملايين تقرير ائتماني بقيمة إجمالية تصل لأكثر من 400 مليار ريال هي قيمة القروض في السعودية، مشددا على أنهم يهدفون لضبط العملية الائتمانية كمعلوماتية، نافيا أن تكون لهم علاقة بقبول الإقراض من عدمه.

وأضاف: «نحن لا نمنح ولا نمنع، بل نقدم المعلومات فقط، نتعامل حاليا مع أكثر من 9 ملايين تقرير ائتماني لا تتجاوز نسبة المتعثرين منها 1.2 في المئة فقط، ولكن نحن لا نتعامل مع المتعثرين فقط، بل نقدم المعلومات الائتمانية فقط ولا نتدخل في حسابات العملاء ولا تكشفها، لا علاقة لنا بالتعاملات البنكية بل نراقب العلاقة الائتمانية فقط».

وخلال السنوات الماضية تطور عمل «سمة» ليشمل حاليا البنوك وشركات الإقراض وتاجير السيارات وشركات حكومية وجمعيات خيرية، إضافة لبعض الهيئات الحكومية مثل وزارة العمل ووزارة التجارة.

وقال المبارك «حاليا تجاوزنا 200 عضو مستفيد من خدماتنا وفق آلية واضحة»، مشيرا إلى أن «سمة» نجحت من خلال قواعدها الصارمة في القضاء على مشكلة الشيكات المرتجعة وأنها باتت من الماضي حاليا.

ويكشف رئيس مجلس إدارة «سمة» أنهم نشروا في العام الماضي أكثر من 70 ألف معلومة عن سمة ما بين خبر ومقابلات وأكثر من 16 مليون رسالة قصيرة للمواطنين بغية توعيتهم، لافتا إلى أن «سمة» لم توجد فقط للمتعثرين، بل هي وجدت قبل ذلك بعشر سنوات كآلية للتقارير الائتمانية للمقترضين، فمنذ أن يحصل العميل على قرض يكون لديه حساب ائتماني وتظل معلوماته موجودة حتى ولو لم يتعثر، وحتى لو حل المشكلة بينه وبين المقرض.

وتعمل «سمة» وفق نظام المعلومات الائتمانية الذي صدر بقرار ملكي في عام 2008 ولوائحه التنفيذية التي تحدد شكل آليات العمل.

ويقول المبارك: «لنا مرجعية تنظم عملنا وحددت بكل دقة حقوق كافة الأطراف، هناك قسم خاص بحقوق المستهلك، ولو «سمة» ارتكبت أي خطأ فالنظام كفل للمتضرر حق الشكوى، فهناك لجنة اسمها لجنة منازعات المعلومات الائتمانية، وهناك آلية للاعتراض لو كان هناك خلاف بين العميل والشركة، فيوميا أوقع قرابة 70 خطابا من القضاء ولجان المنازعات والهيئات الرقابية وغيرها باعتراض المواطنين».

فندق قصر العقيق أحد المعالم البارزة في عاصمة المملكة

«ديوان للاستشارات»: الرياض تشهد نمواً في إنشاء فنادق الـ «5 نجوم»

في الوقت الذي يستعد فيه اللاعبون الإقليميون في المملكة العربية السعودية لمزيد من الزوار إلى المملكة التي تشهد انتعاشا في اقتصادها، تشهد العاصمة السعودية الرياض تطورا كبير في حركة البناء والعمران مما يؤهلها لتصبح مركزا للنقل والإمداد الذي يتزامن مع ارتفاع مطرد في الطلب على العقارات الفاخرة مدفوعا في الإقبال على تطوير مشاريع ذات جودة عالية.

وانسجاما مع هذا الاتجاه، أكدت شركة ديوان للاستشارات الهندسية والمعمارية التي تعد إحدى الشركات الرائدة الإقليمية والدولية في مجال تقديم خدمات الهندسة المعمارية والاستشارات الهندسية على مدى التقدم الذي حققته حيال تصميم مشروع فندق قصر العقيق لشركة العقيق للتنمية العقارية – المكون من 15 طابقا، والذي من المقرر أن يصبح أحد المعالم البارزة بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

يحتل الفندق موقعاً مميزاً بين طريق مكة المكرمة وشارع التخصصي، حيث يحتوي المشروع على 198غرفة فندقية وجناح و70 شقة فندقية فاخرة وعند الانتهاء من المشروع، سوف يتمتع الضيوف والمقيمين بالخدمات والمرافق التي تتضمن أماكن تناول الطعام من فئة 5 نجوم ومرافق ترفيهية مثل مناطق لصالة رياضية ومنتجع صحي وحمام سباحة ونادي للأطفال ومحلات ومقاهي ومحال لتقديم خدمات تصفيف الشعر، أما الضيوف من رجال الأعمال، فإنهم سوف يستفيدون من قاعة الاحتفالات المجهزة بالكامل التي تتسع إلى ألف شخص تتسم بالمثالية في استضافة المؤتمرات والحفلات والمعارض، كما يوجد مركز لرجال الأعمال وغرف للاجتماعات لدعم هذه القاعة.

ومن خلال تكملة الفلسفة الكامنة لتصميم المبنى التي تتبناها شركة ديوان – التي تُعد بمثابة مزيج بين المهارة الحرفية مع نموذج فائق الجمال والروعة والمسئولية البيئية لخلق مباني بارزة ومميزة – فإننا نجد أن جاذبية فندق شركة العقيق للتنمية العقارية قصر العقيق – تتمثل في بساطة تصميمه وأناقته. فقد قام المهندسون المعماريون بتصوير العديد من الطبقات المترابطة، المتحدة معًا لإنشاء كتلة سكنية واحدة تتضمن الفندق والشقق المفروشة.

وتعليقًا على مشروع شركة العقيق للتنمية العقارية، ذكر محمد الأعسم، مؤسس ومدير عام شركة ديوان، قائلاً إنه «منذ أن نشأت شركة ديوان، فإن مهمتنا تمثلت في التميز في الجودة الاستثنائية التي يتسم بها عملنا، سواء من حيث التصميم أو الإشراف على البناء. فالتصميم الجذاب لمشروع فندق قصر العقيق، سواء من ناحية المظهر أو الجوهر، فإنه يُميز البناء ويُعده ليكون معلمًا جديدًا في الرياض، بخلاف سهولة استخدام مساحات المبنى أو الاستدامة البيئية. فهو مبنى يُمكننا أن نفخر بإنشائه للأجيال المستقبلية». سيتم تشغيل هذا الفندق الفاخر من قبل إحدى الشركات العالمية المتخصصة في تشغيل الفنادق من فئة الخمس نجوم، وسيتم الإعلان عن اسمها لاحقًا من قبل شركة العقيق.

وفي ظل تصميمه بالزجاج المخلوط بطبقات من الخرسانة، فإن البناء سوف يُعد إضافة بصرية وفريدة في أفق مدينة الرياض، كما أنه يتسم بالروعة والجاذبية عندما تتم مشاهدته عن قرب وعن بعد أيضا. وإذا نظرنا في الداخل، فإننا سوف نجد ما يسحر المقيمين والضيوف من مناظر بانورامية خلابة للعاصمة من داخل المصاعد البانورامية من البهو حتى الطوابق العليا.

فندق قصر العقيق